

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

صلاة الفريضة داخل الكعبة

العلماء قالوا: لا تصح صلاة الفريضة داخل الكعبة ومن ذلك إذا كانت في الحجر فإن الحجر ليس كله خارج الكعبة وليس كله داخل الكعبة فإن الذي داخل الكعبة هو ستة أذرع وشيء

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة **﴿فقد ذكرت أن فيه خمسة أذرع﴾** وفي حديث ابن عباس عند مسلم أن عبد الله بن الزبير **﴿أدخل فيه مسافة ستة أذرع وشيئاً﴾** كما حكم ذلك أهل العلم

ما هو الذي من الحجر؟

الانحناء الذي يكون على الحجر ليس هو من البيت وإنما الذي من البيت هو من مسامتت الكعبة إلى ستة أذرع وشيء من جهة الحجر وأما الباقي فليس هو من الحجر

◀ العامة تسمى الحجر بحجر إسماعيل ولم يصح تسميته بذلك عند الصحابة ولا عند القرون الفاضلة وإنما تداولها الناس والفقهاء من المتأخرين .

اختلف أهل العلم في حكم صلاة الفريضة في داخل الكعبة أو في سطح بيت الله تعالى:

صلاة الفريضة داخل الكعبة

القول الأول:

1. مذهب المالكية والحنابلة: وهو المنع

فقالوا: لا تصح صلاة الفريضة في الكعبة

استدلوا بأنهم

الدليل 1: ما رواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر **﴿نهى النبي ﷺ عن الصلاة في سبعة مواطن: المجزرة والمزبلة، وقارعة الطريق، وأعطان**

الإبل، والحمام، وفوق ظهر بيت الله تعالى، والمقبرة﴾

قالوا: فهذا يدل على أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة فوق ظهر بيت الله تعالى

قالوا: والنهي يقتضي الفساد

الجواب على هذا:

أن حديث ابن عمر ضعيف

دراسة الحديث:

الحديث ضعيف لأن مداره على زيد بن جبرية وزيد بن جبرية ليس بذاك من أهل العلم الأقوياء فإن البخاري حكم عليه بأنه منكر الحديث وإذا قال البخاري في رجل أنه منكر الحديث فهذا شديد الضعف والترمذي أشار إلى أن مدار الحديث على زيد بن جبرية وزيد بن جبرية ليس بالذي يُقبل تفرد فكيف إذا كان ضعيفاً وعلى هذا فالحديث لا يصح وقد جاء من طريق آخر عند ابن ماجه من حديث عمر -رضي الله عنه- وفي سنده رجل يقال له: عبد الله بن صالح المصري رواه عن الليث بن سعد عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر وهذا الحديث باطل ولا يصح وذلك لأن عبد الله بن صالح المصري ليس بذاك الذي يُحفظ قوله وقد سئل عبد الله بن نافع مولى عبد الله بن عمر فقال: أن هذا باطل عن أبي -يعني عن نافع- فدَلَّ ذلك على أنه لا يصح حديث في الصلاة فوق بيت الله تعالى.

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

الدليل 2: ما جاء في البخاري أن النبي ﷺ ﴿صلى في البيت ثم خرج فاستقبل البيت ثم قال: هذه القبلة﴾

وجه الدلالة: قالوا: إن النبي ﷺ لم يجعل القبلة داخل الكعبة وإنما قال: هذه القبلة حينما توجه إليها والمصلي داخل الكعبة لا يكون متوجهاً إليها بل متوجهاً فيها

فقالوا: إن هذا مخالف لأمر النبي ﷺ بقوله ﴿هذه القبلة﴾ وقد توجه إليها

ولهذا قال الله تعالى ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]

قالوا: فإن توجه الإنسان إلى الشيء لا يكون مثل توجهه فيه فدل ذلك على أن هذا مخالف للمأمور لأن الشارع أمر أن نتوجه إلى الكعبة فإذا كنا في الكعبة فلا نكون قد توجهنا إليها

﴿ القول الثاني :

2. مذهب الحنيفية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد قَوْهَا أبو محمد بن قدامة

قالوا: أن الصلاة تصح داخل الكعبة

استدلّوا بهم

الدليل 1: ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ ﴿صلى في الكعبة﴾ فقد روى من أهل السنن من حديث ابن عمر ﴿أنه سأل بلالاً كيف رأيت النبي ﷺ

صلى؟ قال: بين السارين إذا دخلت من يسارها﴾ فأشار أن النبي ﷺ صلى في الكعبة

وأما قولي: أنه في الصحيحين فإن ابن عباس حينما سئل عن ذلك قال: "إنما حدثني أسامة أنه كبر في نواحيها ولم يذكر صلاة"

وجه الدلالة: أنهم أنكروا على ابن عباس، أنه كيف رويت أن النبي ﷺ لم يصلي فأخبر أن أسامة أخبره أنه كبر في نواحيها كلها والصحيح هو رواية ابن عمر أن النبي ﷺ ﴿صلى في داخل الكعبة﴾

الدليل 2: إن عائشة سألت النبي ﷺ أن يصلي في البيت - في الكعبة - فقال النبي ﷺ ﴿صلي في الحجر إن أردت الصلاة في البيت فإنما هو من البيت﴾

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ صلى في البيت وأمر عائشة أن تصلي في البيت ولم يفصل بين أن تصلي فرضاً أو تصلي نفلاً وإذا أجمعوا على جواز الصلاة نفلاً في الكعبة فلا فرق بين أن يجوز في الكعبة أو خارج الكعبة إلا بدليل فلما أمر النبي ﷺ عائشة أن تصلي في البيت أو في الحجر إن أرادت الصلاة في الكعبة فدل ذلك على أنه لا فرق بين الفرض والنفل لأنه لو كان ثمة فرق لبينه النبي ﷺ لعائشة لأن هذا مقام يستدعي التفصيل ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة "وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزل العموم في المقال"

فلما قال ﷺ ﴿صلي في الحجر إن أردت الصلاة في الكعبة﴾ ولم يقل ﷺ هذا في الفرض وهذا في النفل مع احتمال وجوده وقيام هذا الاحتمال دل ذلك على أنه لما لم يذكر ﷺ تخصيص ذلك بالنفل دون الفرض مع احتمال وجوده فلما لم يفصل دل على أن المقصود هو كلا الصلاتين فرضاً كانت أم نفلاً

وهذا الدليل قوي

فالراجع والله أعلم أن الصلاة الفريضة تصح داخل الكعبة إلا أننا حينما نقول: تصح لا يلزم أن يكون ذلك مستحباً لأن النبي ﷺ غالب أمره لم يصلي الفرض والفرق كبير بين أن نقول: هذا جائز أو أن نقول: هذا مستحب فنقول: تجوز صلاة الفريضة في الكعبة ولكن الأفضل أن يستقبل الكعبة كلها لقوله تعالى ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 144].

صلاة الفريضة فوق ظهر الكعبة

الصلاة فوق ظهر بيت الله تعالى صحيحة شريطة أن يبقى شيء من الكعبة يتوجه إليه المصلي

مثل: أن يكون بعض الجُدُر مسافة السترة فيصلي إليها

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

إذا لم يتوجه المصلي إلى شيء فوق ظهر الكعبة.

فإن أهل العلم قالوا كما ذكر ذلك الحنابلة وابن تيمية: أنه لا يصح أن يصلي فوق ظهر بيت الله تعالى إلا أن يتوجه إلى شيء منها وسواء كان هذا الشاخص منها أو من غيرها فالصلاة صحيحة

ما معنى قولنا منها؟

يعني مبني من الكعبة مثل الجدر الصغيرة التي فوق السطح فهذا منها فلو صلى إنسان داخلها فلا حرج أو يكون داخلاً فيها ولو لم يكن منها
مثل أن يوضع سترة داخل الكعبة فلا حرج في ذلك

وذلك لأن الأزرقى روى أن ابن عباس أخبر عبد الله بن الزبير حينما جاء الحجاج فرمى بالمنجنيق الكعبة فهدمت فقال ﴿مُرَّ بِالْكَعْبَةِ أَنْ يَوْضَعَ لَهَا الْخَشَبَ وَالسُّتُورَ كَيْ يَطُوفَ النَّاسُ إِلَى شَيْءٍ وَأَنْ يَصْلُوا إِلَى شَيْءٍ﴾ ومن المعلوم أن الستور والخشب ليست من الكعبة ومع ذلك فإن ابن عباس أفتى بذلك وهذا هو اختيار ابن تيمية

الصلاة في الحجر

فلو أن إنسان صلى في الحجر في الجهة المنحنية لكنه داخل الحجر فجعل الكعبة خلفه ثم صلى فلا تصح صلاته لأنه لم يتجه إلى شيء شاخص لأنه سوف يتجه إلى شيء شاخص خارج الكعبة (هي الجهة رقم 1 فذلك المكان ليس داخل الكعبة) وليست من الكعبة فلو صلى شخص إلى هذه الجهة فإننا نقول: إن صلاته غير صحيحة لأنه لم يتجه إلى شيء من الكعبة ولا إلى شيء من الستر لأنه سوف يجعل سترته خارج الكعبة ولهذا لو صلى (يعني داخل الحجر وفي الاتجاه رقم 2) فإن صلاته صحيحة لقوله ﷺ لعائشة ﴿صَلِّي فِي الْحَجَرِ إِنْ أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فِي الْبَيْتِ﴾ لو وضع سترة (وصلى إلى الجهة رقم 1)

اختلف العلماء

الحنابلة يقولون: حتى في النفل لا يصح لأنه لا بد أن تكون السترة من الكعبة نفسها

ذهب ابن قدامة - رحمه الله - إلى جواز أن تكون إلى سترة ولو لم يكن من الكعبة بل جَوَّزَ الصلاة ولو لم يكن إلى سترة استدلالاً "بقصة صحيحة الصلاة" لأبي قيس وأنكر ابن تيمية عليه هذا الاستدلال وقال: "لأن ثمة فرق بين أن يصلي إلى جبهتها وهو لو كان غير مسامتها وبين أن يصلي في داخلها فوق ظهر بيت الله تعالى" وقول ابن تيمية أقوى

وهذا نقول: الأولى أن يصلي إلى شيء والأفضل أن يكون إلى شيء منها فإن لم يكن فليضع سترة فإن لم يكن فلا يصح والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.

الصلاة في المجزرة.

1. مذهب الحنابلة: الصلاة في المجزرة لا تصح

قالوا: سواء كان فيه دم مسفوح أو لم يكن فيه دم مسفوح فإن الصلاة فيه منهي عنه والنهي يقتضي الفساد

دليلهم ما جاء في حديث ابن عمر: ﴿نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ وَذَكَرَ مِنْهُ الْمَجْزَرَةُ﴾ الحديث في سنده ضعف

الحنابلة: يمنعون من الصلاة في المجزرة سواء كان فيها دم مسفوح لأن الدم المسفوح نجس أو لم يكن فيه دم مسفوح لأن هذا فيه نوع من الاستقذار.

2. مذهب جمهور أهل العلم من الحنيفية والمالكية والشافعية فقالوا: إن الصلاة في المجزرة على نوعين:

إن كان فيها دم مسفوح: فلا تصح لأنه صلى في مكان نجس لأن الدم المسفوح هو نجس لقوله تعالى ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾

[الأنعام: 145]

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

إذا لم يكن فيها دم مسفوح: فإن الصلاة تصح إلا أنها مكروهة.

دليل الصحة قالوا: لأنها بقعة طاهرة ولم يأت ما يدل على المنع والحديث الوارد فيه ضعيف (حديث ابن عمر)

قالوا: وأما قولنا أنها مكروهة فلازم:

أولاً: لأن النبي ﷺ قال: ﴿إن هذه المساجد لا يصلح فيها شيء من البول ولا القذر﴾ ومن المعلوم أن المجازر لا بد أن يحصل فيها شيء من القذر

ثانياً: أنه ولو لم يكن فيها إلا امتعاض الإنسان حال صلاته وعدم خشوعة لكفى في ذلك كراهة

الدليل: ماجاء الصحيحين من حديث عائشة حينما صلى النبي ﷺ بإمبجانية فقال: ﴿أذهبوا بهذه الخميصة واتنوني بإمبجانية أبي جهنم فإنها ألهتني آنفاً

عن صلاتي﴾ ومن المعلوم أن الذي يصلي في مثل هذه الأماكن لا يخلو من انشغال في الذهن أو انشغال في الجوارح لأجل ذلك قالوا بأن ذلك مكروه.

الصلاة في المزيللة الصلاة

المزيللة: مكان الزبل والقمامة

الحنابلة: قالوا: إن الصلاة في المزيللة لا تصح الصلاة سواء كان الشيء فيه نجاسة أو لم يكن فيه نجاسة

الدليل: لأن النبي ﷺ قال: ﴿إن هذه المساجد لا يصلح فيها شيء من البول ولا القذر﴾

قالوا: فدل ذلك على أن هذه ليست من المساجد لأن المساجد محمية من القذر والبول.

مذهب جماهير أهل العلم: قالوا: إن الصلاة في المزيللة على حالين:

الحالة الأولى: إذا كان فيها نجاسة فإن الصلاة حينئذ لا تصح لأنه يجب أن تكون البقعة حال الصلاة طاهرة

الحالة الثانية: إذا كانت المزيللة ليس فيها نجاسة إنما فيها شيء من الأطعمة أو فيها شيء من الروائح فإن الصلاة تصح مع الكراهة

قالوا: أما قولنا بأن الصلاة تصح فإن النبي ﷺ قال: ﴿فأينما أدركت الصلاة فصل فإنما هو مسجد﴾ كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذر فجعل

النبي ﷺ كل بقعة مسجد

قالوا: ولم يستثن ﷺ من ذلك إلا شيئين كما عند الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري قال ﷺ: ﴿الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام﴾

❖ فإذا لم تكن هناك مقبرة ولم يكن هناك حمام فالصلاة صحيحة

قالوا: وأما قولنا أنها مكروهة فلأن الصلاة في مثل هذه الأماكن لا يخلو من انشغال

الدليل على ذلك: أن الإنسان إذا صلى في المزيللة فإن يتأذى برائحة أو يتأذى بعدم انشراح في السجود ولا شك أن مثل هذه الأشياء مدعاة إلى أن

الإنسان ينشغل في صلاته وقد نهى النبي ﷺ عن الصلاة في حضرة طعام وعن الصلاة وهو يدافع الأختان وعن الصلاة فيما يشغله من الألبسة قال

﴿فإنها ألهتني آنفاً عن صلاتي﴾ فدل ذلك على أن أقل الأحوال أن الصلاة مكروهة

قالوا: وما يدل على الصحة: إن المزيللة هي ما يستقذره الإنسان في الغالب وقد سئل ﷺ كما في صحيح مسلم قال ﴿أنصلي في مرابض الغنم؟ قال:

صل في مرابض الغنم﴾ ومن المعلوم أن مرابض الغنم فيها روث الغنم ومع ذلك جاز الصلاة فيه فدل ذلك على أن ما يستقذر لا يمنع من الصحة إذا

كانت البقعة طاهرة وهذا هو الراجح

الصلاة في قارعة الطريق

قال أهل العلم: الطريق إما أن تكون مما يسلك أو مما لا يسلك

فإن كانت لا تسلك:

فالأقرب وهو قول أهل العلم: أن ذلك لا باس به

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

إن كانت تسلك:

فإن الحنابلة: منعوا من الصلاة في قارعة الطريق

قالوا: لأن الإنسان لا يسلم من مارٍّ بين يده ومن أذية له أو عليه

قالوا: ولورود ذلك في حديث ابن عمر وكل هذه التعاليل لا تقوى بجانب حديث أبي سعيد الخدري ﴿الارض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام﴾ فدل

ذلك على أن قارعة الطريق مسجد لقوله ﷺ ﴿فأينما أدركت الصلاة فصل فإنها هو مسجد﴾

لكن مع جواز الصلاة لكن نقول أن ذلك مكروه لأن الإنسان لا يخلو من انشغال وقد قال ﷺ ﴿إذا صلى أحدكم فليصل إلى شيء فإذا جاء أحد أن

يمر بين يديه فليدفعه فإن أبى فليقاتله فإنها هو شيطان﴾ كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري

تعليل الكراهة

فالذي يصلي في قارعة الطريق خاصة إذا كانت مسلوكة فإن الناس يشغلونه أو هو يشغلهم وهذا بلا شك مدعاة أن يذهب عن الإنسان الخشوع ويكون مقاتلاً للمصلين الذين يمرون بين يديه.

الشرط الخامس: استقبال القبلة

ذكر بعض أهل العلم: أن استقبال القبلة شرط مجمع عليه وهذا أشار إليه ابن تيمية ولعل قوله: أن هذا شرط محل تجوز فالإشارة إلى أنها شرط يعني أنها واجبة

والصحيح أنها واجبة وليست بشرط لأننا لو قلنا بشرط فإن الشرط لا يسقط حال الجهل ولا حال النسيان

والراجح والله أعلم أن ذلك يعذر ولهذا نقول: الأقرب أن ذلك مأمور به (واجب)

ومما يدل على ذلك: أمر الشرع باستقبال القبلة قوله -سبحانه وتعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

[البقرة: 144]

فأمر الله -سبحانه وتعالى- حال الصلاة بأن تستقبل البيت والمسجد الحرام والمقصود بالمسجد الحرام هنا هي الكعبة وإن كان المسجد الحرام يطلق عليه الحرم لقوله الله تعالى ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: 28] فليس هو المقصود أن يدخلوا الكعبة وإنما المقصود هو: الحرم

وقد ذكر بعض المالكية الإجماع: على أن التضعيف في الحرم كالتضعيف في المسجد الحرام الذي هو مسجد الكعبة وهذا قول عامة أهل العلم

الدليل على استقبال القبلة

من الكتاب: قوله -سبحانه وتعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144]

من السنة: لما جاء في الصحيحين في قصة المسيء في صلاته فإن ﷺ قال: ﴿إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر﴾ فأمره باستقبال القبلة

استقبال القبلة واجب ولا يسقط إلا بحالين.

الحال الأولى:

➤ العاجز كالمربوط على غير القبلة

➤ العاجز عن معرفة القبلة إلا بالاجتهاد فأخطأ فيه

➤ عند اشتداد الحرب فإن الله -سبحانه وتعالى- قال ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 239] هذا يدل أنه يجوز للإنسان أن يصلي حال

الحرب إلى غير القبلة

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

استدل بعض أهل العلم حال العجز وعدم المعرفة: بما رواه الترمذي من حديث عامر بن ربيعة أن قال: ﴿كنا مع النبي ﷺ في سفر في ظلمة قال: فاختلطنا فصل كل واحد منا إلى جهة فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا إلى غير القبلة﴾ فأنزل الله ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: 144] حديث عامر بن ربيعة في سنده ضعف

لكننا نقول: هذا هو القاعدة الشرعية

القاعدة الشرعية: "أن الواجب يسقط حال العجز وعدم الإمكان"

وهذا هو غاية الواجبات لقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] فهذا الذي هو عاجز اتقى الله ما استطاع فصلى مثال: إذا كان سرير المريض على غير القبلة ويصعب عليه أن يحوله إلى القبلة أو يكون مربوطاً وهو يدرك ذلك فهو يشق عليه أن يتحول فهذا يكون في حكم العاجز وقد قال الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] ولقوله ﷺ كما في الصحيحين: ﴿إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم﴾

الحال الثانية

المتنفل الراكب المسافر يجوز له ترك استقبال القبلة

المتنفل: خرج بذلك المفترض فإنه لا تصح صلاته إذا لم يستقبل القبلة وهذا حال القدرة فإن المفترض في الطائفة والذي يخشى خروج الوقت فيصلي كيفما اتفق لأنه عاجز

❖ فإن المتنفل هو الذي يجوز له حال ركوبه وهو متوجه إلى المكان الذي يقصده في سفره أن يصلي لغير القبلة

الراكب: جاهير أهل العلم قالوا لا يجوز للمسافر الذي يمشي أن يصلي إلى غير القبلة خلافاً للحنابلة في الرواية

1. جاهير أهل العلم قالوا: إن المسافر الذي يمشي لا يجوز له أن يصلي إلى غير القبلة لأن الرسول ﷺ إنما صلى لغير القبلة حال ركوبه ومن المعلوم أن الصحابة كانوا

يسافرون ويكون معهم الجمل يتعقبون هذا يركب وهذا يمشي والرسول ﷺ حصل له ذلك ولم ينقل عنه ﷺ أنه كان يصلي وهو ماشٍ

2. الحنابلة في رواية: قالوا: إنه يجوز للمسافر الذي يمشي أن يتنفل لأن الحكمة من حال الركوب كالحكمة حال المشي لأن الإنسان إنما شرع له أن يتنفل لأجل ألا ينشغل حال سفره عن انقطاع مسافته ولأجل أن يتقرب إلى الله بألوان الطاعات فهذا يحصل حال السفر في الركوب وحال السفر في المشي.

والجواب على هذا أن نقول: أن الأصل أن الإنسان يجب عليه حال الصلاة أن يكون واقفاً خاشعاً لقوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بدليل فلما لم يثبت دليل إلا حال الركوب دل ذلك على أن حال المشي لا يدخل فيه وهذا هو هو الأظهر وهو اختيار ابن تيمية.

المسافر: لا يصح للمتنفل الراكب المسافر أن يترك استقبال القبلة إلا إذا جدَّ به السير

مثال: فلو أن مسافراً جالساً في البلد: ذهب من الرياض إلى مكة وقال: أريد أن أحضر لأهلي غداءً وهو الآن سوف يجلس في مكة يومين أو ثلاثة أو أربعة أو غير ذلك إذا اعتبر نفسه أنه مسافر فهل له أن يصلي في البلد ولو كان مسافراً؟

الجواب:

❖ القول الاول

1. جمهور أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم قالوا: إن ذلك مخصوص فيما إذا جدَّ به السير.

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

القول الثاني

2. وجه عند الحنابلة قالوا: لا بأس أن يصلي الإنسان إذا كان مسافرًا ولو حضر إلى البلد الذي قصدتها وكان مقيمًا قالوا: وقد روي ذلك عن أنس

الراجح والله أعلم ان العبادات وخاصة الصلاة على التوقيف ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه حينما كان في مكة مسافرًا أو تبوك كان يتنفل وهو في دابته حينما كان مقيمًا

والرسول ﷺ كان أقرب إلى الطاعات وأقرب إلى ذكر الله - سبحانه وتعالى - والتعبد له بالباقيات الصالحات من غيره فلما لم ينقل عنه ﷺ ولا عن الصحابة الكبار أنهم فعلوا ذلك دل ذلك على عدم مشروعية ذلك وهذا هو الذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.

الأدلة على جواز الصلاة حال الركوب للمسافر؟

الدليل 1: حديث عامر بن ربيعة كما رواه البخاري ومسلم فإن النبي ﷺ ﴿كان يصلي النافلة على راحلته ويومئ إيماء﴾ وفي رواية ابن عمر ﴿ويوتر عليها غير أنه لا يصنع ذلك في المكتوبة﴾ فدل ذلك على أن النبي ﷺ كان يوتر حال ركوبه وهو مسافر ويومئ عليها ولا يصنع ذلك إلا في النافلة

الدليل 2: ما جاء عند أبي داود من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: ﴿كان ﷺ إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه﴾

دراسة الاحاديث

هذا الحديث (حديث أنس) حسنه بعض أهل العلم كالنووي والحفظ ابن حجر كما في البلوغ وابن الملتن ونقل ذلك عن ابن السكن وكذلك المنذري قالوا: إن الحديث إسناده جيد وذهب بعض أهل العلم إلى أن الحديث ضعيف وذلك لأنه وإن كان رجاله حسن الحديث إلا أنه خالف الأحاديث الثقات فإن الأحاديث الواردة في البخاري ومسلم من حديث ابن عمر ومن حديث عامر بن ربيعة ليس فيه أن النبي ﷺ ﴿استقبل القبلة حال ركوبه لدابته﴾ قالوا: فدل ذلك على أن هذا مخالف للأحاديث الصحيحة والقاعدة أن الحديث الشاذ هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه فإذا اعتبرنا أن حديث أنس أن رجاله ثقات فإنهم خالفوا من هو أوثق منه

والأقرب أن أهل العلم مع هذين الحديثين صار لهم قولان:

القول الأول:

مذهب جماهير أهل العلم: قالوا: تصح الصلاة في المتنفل الراكب المسافر إذا جدَّ به السير وأن يصلي سواء كان كبرًا إلى القبلة أو لم يكبر إلى القبلة كل ذلك سواء

الدليل: لحديث عامر بن ربيعة وحديث ابن عمر فإنهما لم ينقلا عن النبي ﷺ أنه استقبل القبلة حال تكبيرة الإحرام

القول الثاني

مذهب الحنابلة فقالوا: إن كان قادرًا على أن يكبر جهة القبلة فيجب عليه أن يصلي جهة القبلة ثم يتجه حيثما كان وجهه ركابه

الدليل: حديث أنس ﴿كان ﷺ إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه﴾

والذي يظهر والله أعلم أن هذين الحديثين ولو قلنا بصحة حديث أنس فيدل على الاستحباب

وحديث عامر بن ربيعة وابن عمر على الجواز لأن النبي ﷺ فعل مرة هذا وفعل مرة هذا والجمع بين الأحاديث أولى من تضعيف بعضها دون بعض

نقول: الأقرب أن فعل أنس يدل على الاستحباب وهذا قال به بعض أهل العلم أو قائلين بصحة الصلاة من غير توجه القبلة حال تكبيرة الإحرام

وهذا لعله أرجح.

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

دراسة حديث أنس رضي الله عنه

يقول أنس: ﴿ثم صلى حيثما كان وجهه ركابه﴾

◀ القول الأول

الحنابلة قالوا: إذا صلى أو كبر إلى القبلة ثم كانت قبلته مثلاً جهة الشرق وسفره إلى جهة الغرب ثم وجّه سيارته أو دابته إلى جهة الغرب فيكون الغرب هي قبلته فلو ذهب إلى ذات اليمين أو ذات اليسار إن كان لحاجة أو لغير حاجة فصلاته باطلة قالوا: إن جهة سفره هي قبلته.

◀ القول الثاني

قول جمهور أهل العلم: وهو الراجح والله أعلم

قالوا: أنه إن كان يريد أن يتجه إلى جهة الغرب وقبلته إلى جهة الشرق أو يريد أن يتجه إلى جهة الجنوب وقبلته إلى جهة الشمال

◀ إن كان من غير عذر واتجه ذات اليمين وذات الشمال فصلاته باطلة

◀ إن كان لعذر فإن الصلاة صحيحة

كيف يسجد ويركع الذي يكون على دابته؟

المسلم إذا صلى وهو في الطائرة أو وهو في الدابة يجب عليه أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه لقول ابن عمر: ﴿ويومئ عليها إباء﴾ وفي رواية ﴿يجعل السجود أخفض﴾ هذا جاء في حديث جابر وإن كان في سنده بعض الكلام

إذا ثبت أن الصلاة إلى جهة القبلة واجبة

فإن أهل العلم قالوا: لا يخلو مستقبل القبلة من حالين إما أن يكون قريباً من الكعبة أو بعيداً منها.

الحالة الأولى: إن كان قريباً من الكعبة

إذا كان قريباً من الكعبة بحيث يستطيع أن يراها وهو قادر على أن يراها فيجب عليه أن يصلي ويصيب عينها

مثال: فإن الذي في الصحن واتجهوا جهتها ولم يصيبوا عينها فصلاتهم غير صحيحة لأنه واجب عليهم أن يستقبلوا عينها. وهذا أمر مجمع عليه

◀ كل من كان قادراً على إصابة عينها وهو يراها فيجب عليه أن يصيب عينها

الحالة الثانية: إذا كان بعيداً عن القبلة

فذهب العلماء ونقل إجماع بعضهم على أن من كان بعيداً عن الكعبة فإنه لا يجب عليه إصابة العين وإنما يكفي الجهة هذا حكى الإجماع ابن تيمية وابن

مفلح في "الفروع" أنه لا يجب عليه أن يصيب عينها

الدليل: ما جاء عند الترمذي وقال: حديث حسن صحيح من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾

وهذا خطاب لأهل المدينة لأن النبي ﷺ كان بالمدينة وخاطب أصحابه فأهل المدينة يتجهون جهة الجنوب فكل جهة الجنوب في حق أهل المدينة هي قبلة

◀ فدل ذلك على أنه لا يلزم إصابة العين

◀ وقد اجمع المسلمون على أن جميع المساجد الموجودة في عهده ﷺ وفي عهد أبي بكر وفي عهد عمر أنهم يصلون إلى جهتها ولو افترض وجود

خط فإنه قد لا يصيب العين فدل ذلك على أن صلاته صحيحة.

تلخيص الدرس الرابع لمادة الفقه 2

وما يدل على ذلك: أنهم أجمعوا على أنهم لو صلوا صلاة بصف طويل ولو كان هذا الصف طوله يخالف مسامتة الكعبة بزيادة وأضعاف مضاعفة فإن صلاتهم صحيحة

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن تيمية وابن مفلح - أن الصلاة الصف الطويل الذي هو أطول من مسامتة الكعبة صلاتهم صحيحة فدل ذلك على أن العبرة حال الجهة.

مذهب الحنابلة قالوا: قالوا: إلا في مسجد الرسول ﷺ فإن مسجد الرسول أصاب عين القبلة لأن الله لم يكن ليرضي له إلا عين القبلة هذا الحنابلة فكأنهم يقولون: أن من كان بعيداً وهو قادر على إصابة العين فيجب عليه أن يصيب العين لم يقولوا صراحة ولكن هذا هو ظاهر كلامهم.

ابن تيمية رد على هذا القول وقال: إن الصلاة في مسجد الرسول ﷺ لو افترضنا صلاة صف طويل أطول من مسامتة طول الكعبة فإن العلماء أجمعوا على أن صلاة الصف الطويل في مسجد النبي ﷺ صحيحة

قالوا: فلو كان غير صحيحة لأمرنا أن يصلوا مثل الكعبة فينحنون لأجل إصابة العين وهذا مخالف للإجماع

ومن ذلك ما يوجد عند الناس اليوم من الأجهزة عن طريق الآيفون أو عن طريق الـ GPS يستطيعون إدراك ومعرفة إصابة عين القبلة

فهل يجب عليهم أن يصلوا إلى عين القبلة؟

نقول: الأفضل أن يصلوا إليها ولو انحنوا ذات اليمين أو ذات الشمال فإن الصلاة صحيحة لأنهم لا يلزمهم أن يصيبوا عينها ولو قلنا بوجوب ذلك لوجب على الصف الطويل أن ينحني لأجل أن يصيب عين الكعبة وهذا مخالف للإجماع